

من الصحابة علي مذهب مذهب الامام علي ابن ابي طالب رضي الله عنه قال الامام ابي محمد انه لو لا شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لثرد بالقدوس في القريض لاقتضي الاضاح في ابي باب الجدة فانه انقي المذهب واضيف لها وليس فيه خبر أصلا ولا استحداث شئ انتهى ومذهب المشهور عنه لم يبق في بعد فرض الاضاح ان لم يكن معونه اخ مالم ينقص عن السدس والا قاسم مالم تنقصه المقاسمة عن السدس ولم يكن ثم احد من البنات او بنات الابن فان نقصته عنه او كان الباقى بعد فرض الاضاح اقل منه او كان معه احد من البنات او بنات الابن فزمت له السدس وروي عنه انه لو كان معهن ايد الاله لما قاسمهم عند قتلهم فكذا عنه كثر يقره وروي عنه موافقة غيره ومنها مذهب الامام زيد ابن ثابت رضي الله عنه وهو المشهور وبه اخذ الشافعي في ابيه عنه وجمهور الصحابة وقد ذكره المؤلف رحمه الله مشيرا الي ان الجدة والاضحة باعتبار وجود اصحاب القرض وعدمهم معهم حالتيين مقدما هاتين لعدم الاله الاصل فقال اعلم ان الجدة والاضحة من احد الصنفين بدليل ما سياتي اذا لم يكن معهن صاحب فرض فليجد جمل الامرين ويسمى بقوله من مياسمة الاضحة ذكوبل واناء اوها كاخ منهم حتى يعصب انانهم الخالص فيما حده مثلي الا نبي ومن ذلك جميع المال فيكون الباقى لهم اما المقاسمة وكذا بقا الاصل في جعلهم في درجة واما الثلث فلان الامم والجد اذا اجتمعوا وليس

معها

معها غيرهما فله مثلا مالها والاضحة لا ينقصون الامم عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه ولان الاضحة غير الامم لا ينقصون الاضحة للامم عن الثلث فبالا لوي الجدة لانه يحجزهم عن ضابطا لمعرفة الاضحة للجد مشيرا الي ان الاضحة اما ان تكون امثلي الجدة او اقل او اكثر مينا حكم الاقل بقوله فالمقاسمة خبر له اذا كان معه من الاضحة والاضحان والاضحان اقل من مثله فان تكونوا مثلا ونصفا فما دون ذلك وذلك في خمس صور وهي جد واخت له سهمان ولها سهم من ثلاثة جدد واختان له سهمان ولها سهمان من اربعة جدد وثلاثة اخوان له سهمان ولكل واحدة سهم من خمسة جدد واح لكل منهما سهم من اثنين جدد واح واح له سهمان وللأخ كذلك وللأخت سهم من خمسة فالمقاسمة احظ في الجميع اذ يعاخصه في الولي ثلثا المال وفي الشافعية والرابعة النصف وفي الثالثة والخامسة الخمس وذلك في كل صورة منها اكثر من الثلث والطريق في معرفة التقاوت والتساوي بين الكسرين ان تاخذ مقام يعمرها وتقدر منه الكسرين فيظهر التقاوت او غيره ويعرف قدر التقاوت بان تسمى الفضل بين بسط الكسرين من المقام المذكور ففي الثلث والخمسة المقام الجامع لهما خمسة عشر للمباينة فتكثفه خمسة وخمسة وستة وهي اكثر من الخمسة بواحد واذا سميت من المقام كان ثلث خمس فهو سدس التقاوت ومبينا حكم الاكثر بقوله ويقدر من الجدة الثلث اذا زاد او ابي الاضحة على مثله ولا يحتم صورته لان الزيادة غير منحصر واقلمها ذكوبل فقط ماد كره بقوله جدد وكذا الاضحة فلو قاسمهم لاخذ الربع